

رئيس الغرفة التجارية بأمانة العاصمة حسن الكبوس لـ «الكنوبور»

مخرجات الحوار كفيلة بإخراج اليمنيين من مشاكل متراكمة منذ عقود



وصف رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس مخرجات الحوار بأنها أفضل ما يمكن أن يتوافق عليه الفرقاء السياسيون مؤكداً أنها تضمنت حلولاً جيدة لقضايا مهمة بالنسبة للوطن والمواطن وقال أنها كفيلة بإخراج اليمنيين من مشاكل متراكمة منذ عقود وربما منذ قرون وأنها ستدعم مسيرة التنمية وتسرع من وتيرتها إذا ما طبقت. وتطرق الكبوس الى ظاهرة اختطاف رجال المال والأعمال وقال انها ظاهرة مقلقة للغاية ولا يجب أن تمر بسهولة مطالباً الحكومة بإيجاد حلول ناجعة لحماية الاستثمار الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي وحذر رئيس الغرفة التجارية من خطر استمرار هذه الظاهرة موضحاً ان استمرارها سيفقد اليمن فرصاً كبيرة وكثيرة للتنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

لقاء / فيصل الحزمي

رحمة سيف الخارجين عن النظام والقانون.

■ ما هو دور الغرفة التجارية الصناعية إزاء هذه الظاهرة السلبية؟

■ هذه القضية عندنا هي قضية القضايا ولذلك نعمل كل ما بوسعنا من أجل حماية رجال المال والأعمال والتجار والمستثمرين ونفند ذلك حملات الضغط والمناصرة ونشكل لجان المتابعة لكل قضية تصل إلينا، ولعلكم تابعتم الحملات الإعلامية التي نفذتها الغرفة خلال العام 2013م من أجل وقف هذه الظاهرة ونستمر لأن ذلك من صميم مسؤولياتنا، وفي هذا الجانب نحن نتقدم بالشكر للبيوت التجارية التي عانت من هذه المشكلة ولكنها رفضت الابتزاز ودفع المال من أجل الإفراج وعلى رأسهم بيت هائل سعيد وبيت جيد كما أنهم رفضوا الخضوع لنفس المنطق وسلوك نفس الوسائل التي استخدمها الخاطفون وفضلوا الوسائل الحضارية والمسلك القانوني فلهم الشكر، كما نشكر بشدة وسائل الإعلام الجادة حكومية أو خاصة أو حزبية التي ساهمت في خلق رأي عام رافض للظاهرة وشاركت في الحملات الإعلامية للإفراج عن محتلفي القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها، ونتمنى أن يصل اهتمامنا ودورنا لكل المخترفين في القطاع الخاص بل وعامة الشعب ونعمل على حماية الصغير قبل الكبير.

■ ما تعليقكم على نيلكم جائزة الاستثمار مؤخرًا ضمن أفضل 20 شركة خلال العام؟

■ بالنسبة للجوائز التي حصلت عليها عشرون شركة من كبار الشركات في اليمن فهو جهد مشكور من مؤسسة المستثمر التي أديت على الرسمية بهذه الدور سواء الوزارة أو هيئة الاستثمار من خلال وضع معايير وأسس لمنح جوائز التميز بحيث يكون للجائزة قيمة فعلية أكبر، وعموماً كغرفة تجارية بالأمانة نفتخر بالشركات التي تحصد جوائز في الداخل أو الخارج وتعتبرها علامة جودة ومحفز إضافي للاهتمام بالاستثمار في اليمن كما نؤكد أن كثيراً من المؤسسات والشركات والمجموعات تستحق الجائزة وهي تتقدم بشكل مستمر وهذا هو المؤمل خصوصاً مع انضمامنا لمنظمة التجارة العالمية حيث المنافسة على أشدها لذلك نطالب كافة الشركات بالعمل الدؤوب في مأسسة الشركات وتجويد المنتجات حتى تستفيد من الانضمام ولا تتضرر.

مخاطر التهرب الضريبي والجمركي لن تختفي إلا بتواجد أجهزة كفوة وقانون يطبق بعدالة على الجميع

نحن على استعداد للاستثمار في مجال الكهرباء لإخراج البلد من مشاكل الكهرباء بكلفة أقل وفي وقت أقصر

نشدد على أهمية تعديل قانون ضريبة المبيعات وتضمينه آلية ممكنة التطبيق في بلادنا وتحقيق العدالة بين أفراد القطاع الخاص

القطاع الخاص يتكبد خسائر فادحة من انقطاع الكهرباء ولكن المتضرر الأكبر هم عامة المواطنين وصغار التجار

يجب قراءة وضع الكهرباء بطريقة صحيحة والإقرار بأن عاصمة اليمن يجب ألا تظل رهينة المخربين

ظاهرة اختطاف رجال المال والأعمال مقلقة للغاية ويجب ألا تمر بسهولة

إخراج البلد من مشاكل الكهرباء بكلفة أقل وفي وقت أقصر لكن نحتاج إلى قراءة الحكومة لوضع الكهرباء بطريقة صحيحة والإقرار بأن عاصمة اليمن لا يجب أن تظل رهينة المخربين ولا يجب أن تستمر غارقة في الظلام معظم الأوقات، لا يعقل ذلك في هذا العصر لا في العاصمة ولا في غيرها من المدن.

■ تعرض عدد من رجال المال والأعمال لعملية اختطاف وابتزاز... ما أثار ذلك على الناحية الاستثمارية؟

■ ظاهرة اختطاف رجال المال والأعمال ظاهرة مقلقة للغاية ولا يجب أن تمر بسهولة ويجب على الحكومة إيجاد حلول ناجعة لحماية الاستثمار الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ويوجد هذه الظاهرة نفقداً فرصاً كبيرة وكثيرة للتنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ونحن نأسف أن أغلب هذه الأعمال تظهر على أنها ابتزاز، وربما يكمن الحل في المشكلة بمعنى مكافحة الحكومة للظاهرة بكل جدية وحزم وصرامة ومقاومة رجال المال والأعمال وأبناء المجتمع لها ببسالة والوقوف أمام طموحات المبتززين حتى لا يقع الجميع تحت

كبيره كانت ستتوفر لو طبق القانون بعقلانية أما الآن فالقانون أعرج والتهرب الضريبي والجمركي وأضراره على الاقتصاد الوطني والمنافسة في السوق والإضرار بالمستهلكين، ومع جهود الحكومة لمحاربة والحد من الظاهرة، لكننا نتوقع بأنها لن تختفي إلا بتواجد أجهزة حكومية كفوة ونظام وقانون يطبق بعدالة على الجميع، أما وجهة النظر لحل المشكلة فيجب أن تأتي من الحكومة وأجهزتها ولدينا الاستعداد للمشاركة بدراسة البدائل والعمل بحسب اختصاصنا بما يلزم.

■ ما هي رؤيتكم لحل هذا الخلاف؟

■ هذه المشكلة حلها يبدأ بإزالة المخاوف لدى القطاع الخاص من بعض الممارسات ذات الصلة وبالمثل إزالة المخاوف لدى المصلحة من ممارسات بعض منتسبي القطاع الخاص، وكذا تأهيل الموظفين الحكوميين والقطاع الخاص للتعامل مع الآلية الخاصة بتطبيق القانون وتحصيل الضريبة لنسألم في حفظ رأس المال الوطني من الهدر وعند هذه النقطة تكمن مصلحة الجميع ونحن على الدوام مع أي حلول تصل بنا إلى هذا، ونشدد على أهمية تعديل القانون وتضمينه آلية ممكنة التطبيق في بلادنا والحرص بتطبيقها للدولة، وفي هذا الإطار التقينا بالعديد من المسؤولين لبحث البدائل ونحن على أتم الاستعداد للاستثمار في هذا المجال والدخول في شراكة حقيقية وجادة تساهم في

الخاص إزاء الانقطاع المستمر للكهرباء؟

■ القطاع الخاص جزء من هذا الشعب ويتحمل معه المعاناة ولذلك ندرك كقطاع خاص بأن هذا هو قدر اليمنيين في هذه المرحلة بسبب وجود مخربين وأعمال تستهدف إحباط محاولاتهم للخروج من أزمتهم، نعم القطاع الخاص يتكبد خسائر فادحة ولكن المتضرر الأكبر هم عامة المواطنين وصغار التجار وإدارتها بنصف التكلفة التي تنفعتها لحجم الخسائر، ونأمل أن تقوم الجهات المعنية في الوزارات المعنية بعمل دراسات في هذا الخصوص.

■ هل لدى القطاع الخاص رؤية لحل هذه المشكلة؟

■ بالنسبة للحلول من وجهة نظرنا فقد طرحناها على شكل دراسات علمية ودراسات جدوى ولدينا قدرة على توليد الطاقة وإدارتها بنصف التكلفة التي تنفعتها الدولة حالياً وتنتهي مشاريعنا بتطبيقها للدولة، وفي هذا الإطار التقينا بالعديد من المسؤولين لبحث البدائل ونحن على أتم الاستعداد للاستثمار في هذا المجال والدخول في شراكة حقيقية وجادة تساهم في

الفاقد الذي تفقده الحكومة من كبار المهترئين، ونحن ندرك مخاطر التهرب الضريبي والجمركي وأضراره على الاقتصاد الوطني والمنافسة في السوق والإضرار بالمستهلكين، ومع جهود الحكومة لمحاربة والحد من الظاهرة، لكننا نتوقع بأنها لن تختفي إلا بتواجد أجهزة حكومية كفوة ونظام وقانون يطبق بعدالة على الجميع، أما وجهة النظر لحل المشكلة فيجب أن تأتي من الحكومة وأجهزتها ولدينا الاستعداد للمشاركة بدراسة البدائل والعمل بحسب اختصاصنا بما يلزم.

■ كيف الجهاز المركزي للرقابة عن تهرب بعض الشركات ورجال الأعمال من دفع الضرائب والجمارك ما يكبد الدولة خسائر كبيرة، ما هو الحل من وجهة نظركم لهذه المشكلة؟

■ بشكل عام هناك ظلم كبير واجحاف وتكرار في تحصيل الضرائب خصوصاً على المستثمرين المتزمتين وصغار التجار لتعويض

بعض الشركات والمؤسسات نعمل من أجل تنظيمها في شكل حملة موحدة يتوحد بها القطاع الخاص للتعرف والتعريف بمخرجات الحوار الوطني مع التركيز على المخرجات المتعلقة بالاقتصاد الوطني والتنمية، وفيما يتعلق بالتنفيذ فلدينا إمكانية للمشاركة في صياغة القوانين الناظمة للعملية الاقتصادية ولا بد أن نشترك في تلك الخطوات حتى نحقق الشراكة فعلاً ونؤكد بأنه ما لم نشارك مشاركة حقيقية فإن مشاكل لا حصر لها وأضراراً على البلاد وعلى المستثمرين والاستثمارات ستستمر بل وتزداد، وحتى لا يحصل الضرر خلال المراحل اللاحقة نحن بانتظار اتجاه الحكومة لتعزيز الشراكة عملياً في مختلف مراحل بناء القوانين والتشريعات المنظمة.

■ نحن سعداء بأننا بدنا مشاركتنا من خلال ممثل القطاع الخاص الأستاذ أحمد ابوبكر بازراعة عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس لجنة التنمية الشاملة في مؤتمر الحوار ونايبتها الدكتورة حجة جمعان وفي لجنة تحديد الأقاليم التي انتهت من أعمالها مؤخراً مثلنا الأستاذ بازراعة أيضاً، وقطاع خاص أدينا استعدادنا للعمل بشكل مشترك في التوعية بمخرجات الحوار الوطني ودعم الجهود الخاصة بذلك وأنتم تلاحظون أن هناك جهوداً بدأت بها

ونوه الكبوس الى تكبد القطاع الخاص خسائر فادحة إزاء الانقطاع المستمر للكهرباء معتبراً عامة المواطنين وصغار التجار هم المتضرر الأكبر وكشف رئيس الغرفة التجارية بأمانة العاصمة عن رؤية القطاع الخاص لحل مشكلة الكهرباء مؤكداً قدرة القطاع الخاص على توليد الطاقة وإدارتها بنصف التكلفة التي تنفقتها الدولة مبدياً استعداد الغرفة التجارية للاستثمار في هذا المجال والدخول في شراكة حقيقية وجادة تساهم في إخراج البلد من مشاكل الكهرباء بكلفة أقل وفي وقت أقصر .. فألى التفاصيل.

■ بداية كيف تقررؤن مخرجات الحوار الوطني وانعكاساتها على مستقبل التنمية؟

■ الحوار الوطني مثل أملاً وطنياً وشعبياً، وتطلعنا إليه رجال أعمال كما تطلع إليه أبناء الشعب، ولذلك تابعنا -بشكل مستمر- تطورات الحوارات التي صنعت التوافق في نهاية المطاف، أما مخرجاته فهي أفضل ما يمكن أن تتوافق عليه المكونات الممتلئة فيه بسبب الاختلافات الكثيرة بينها، وكما هو معروف فإن هنالك حلولاً أفضل من الحلول التي خرجوا بها لكن التوافق هو الإيجابية التي توفرت في المخرجات الحالية، وعموماً فقد تضمنت المخرجات حلولاً جيدة لقضايا مهمة بالنسبة للوطن والمواطن وهي كافية لإخراج اليمنيين من مشاكل متراكمة منذ عقود وربما منذ قرون، وستكون هذه الحلول ممتازة إذا ما طبقت بالفعل بل نتوقع أنها ستدعم مسيرة التنمية وتسرع من وتيرتها وكل ذلك مرتبط باستمرار التوافق وحسن النوايا خلال عملية التطبيق.

■ ما الدور المتوقع من القطاع الخاص ورجال المال والأعمال لتنفيذ مخرجات الحوار التنموية؟

■ نحن سعداء بأننا بدنا مشاركتنا من خلال ممثل القطاع الخاص الأستاذ أحمد ابوبكر بازراعة عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس لجنة التنمية الشاملة في مؤتمر الحوار ونايبتها الدكتورة حجة جمعان وفي لجنة تحديد الأقاليم التي انتهت من أعمالها مؤخراً مثلنا الأستاذ بازراعة أيضاً، وقطاع خاص أدينا استعدادنا للعمل بشكل مشترك في التوعية بمخرجات الحوار الوطني ودعم الجهود الخاصة بذلك وأنتم تلاحظون أن هناك جهوداً بدأت بها

311 ألف مستهدف من حملة التوعية لدعم مخرجات الحوار



صنعاء / سبأ : استفاد أكثر من 311 ألف طالب وطالبة بأمانة العاصمة من الحملة التوعوية والإرشادية الوطنية لدعم مخرجات الحوار الوطني خلال مارس الماضي والتي ينفذها مكتب الأوقاف والإرشاد بأمانة العاصمة. وأوضح مدير عام الأوقاف والإرشاد بالأمانة قائد محمد قائد أن المكتب نفذ الحملة التوعوية والإرشادية في 137 مدرسة ومعهداً فنياً ومركز محو أمية بمدرييات أمانة العاصمة، بالإضافة إلى عدد من المساجد بالأمانة. وأشار إلى أن فعاليات الحملة شملت محاضرات توعوية وندوات قدمها خطباء ومحاضرون لوكوية من علماء اليمن والأزهر الشريف حول دعم مخرجات الحوار الوطني وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار وتعزيز قيم المحبة والإخاء والمودة بين أبناء الوطن.



أشار قائد إلى أن الحملة نفذها خلال الأربعة أسابيع الماضية 91 دكتوراً وشيخ دين ومرشدة دينية .. مبيناً أن اللجنة المنظمة للبرنامج التوعوي حددت يوم الخميس من كل أسبوع لنزول العلماء والمشايخ إلى الفصول الدراسية بالمدارس لتقديم محاضرات توعوية. ولفت مدير عام مكتب أوقاف الأمانة إلى أنه يجري حالياً التنسيق مع مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل لاستهداف طلاب وطالبات دور الأيتام والرعاية الاجتماعية من شريحة العاقين والعم والبكم.



صنعاء / سبأ : أقيمت أمس بصنعاء احتفالية خاصة بتوقيع كتاب «النكتة في الثورة اليمنية» للصحفي منصور الجرادى بحضور نخبة من الأدباء والكتاب والصحفيين. وفي الاحتفالية أشاد شاعر اليمن الكبير الدكتور عبد العزيز المقالح بتجربة الصحفي الجرادى ودوره في توثيق النكتة في الثورة اليمنية، وحثه على توسيع وتطوير الفكرة

بتوثيق النكتة السياسية منذ مطلع القرن العشرين. وعدم الاكتفاء بما تناقله الناس في المدينة فقط. وأشار المقالح إلى أن النكتة اليمنية نابعة بقوة من عمق الريف اليمني وليست مستوردة كما يظن البعض كونها أصيلة في اليمن. متمنياً للكتاب المزيد من التميز والنجاح. وفي حفل التوقيع الذي أقيم على رواق بيت الثقافة قدم عدد من الكتاب والصحفيين منهم

عارف أبو حاتم، فاتك الرديني، مليحة الأسدي وصقر الصنيدى قراءات في تجربة الكاتب ودوره في تقديم هذه المجموعة من النكات السياسية التي تمثل إضافة جديدة في إنتاج الكتابة الإبداعية وإسهامه في إبراز دور النكتة السياسية في الثورة اليمنية. ويعالج الكتاب بأسلوب ساخر الكثير من القضايا السياسية، وخاصة ما تداول من نكات وسخرية أثناء الثورة الشبابية الشعبية السلمية.